

Distr.: General
18 June 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس
الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)

أتشرف بأن أحيل إليكم طيّه التقرير السابع للجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات
الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ، والذي يغطي الفترة من ١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٨ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارك بيكستين دي بويتسويرف
ميسّر مجلس الأمن
المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)



تقرير اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ

١ - هذا هو التقرير السابع للجنة المشتركة، المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، الذي يُقدَّم إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وعن أي مسائل تتعلق بالتنفيذ. ويعرض التقرير لمحة عامة عن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بالمشتريات في الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٢ - ويتألف الفريق العامل المعني بالمشتريات من الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة، ويضطلع بالتنسيق فيه ممثل يعيّنه الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية. والوثائق المتعلقة بأعمال الفريق العامل المعني بالمشتريات، كما أقرتها اللجنة المشتركة وبصيغتها المحدثة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، متاحة للجمهور بوسائل تشمل الموقع الشبكي لمجلس الأمن المكرس لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

٣ - ومنذ ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، يواصل الفريق العامل المعني بالمشتريات عمله دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية. وتشير الجهات المشاركة الباقية بأسف إلى إعادة فرض الولايات المتحدة الأمريكية جزاءات بعد سحبها من خطة العمل الشاملة المشتركة. وهي تظل ملتزمة باحترام سلامة قناة المشتريات وتؤيد تأييدا تاما استمرار عملها بوصفها أداة فريدة لضمان الشفافية وبناء الثقة، على الرغم من تيسير التجارة في البنود ذات الصلة مع جمهورية إيران الإسلامية، تكفل اتساق عمليات النقل ذات الصلة مع خطة العمل الشاملة المشتركة. وتدعو الجهات المشاركة المتبقية الدول غير الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تعيق قدرة الدول الأطراف المتبقية من أداء كامل التزاماتها.

٤ - وستستخدم الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات جميع الوسائل المتاحة لتأمين الظروف الضرورية لضمان الاستقرار في عمل قناة المشتريات، فهي تظل إحدى الأدوات الرئيسية لضمان التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

٥ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ناقش الفريق العامل المعني بالمشتريات تدابير عملية لضمان الاستقرار في عمل قناة المشتريات. وفي ٦ آذار/مارس، أعادت اللجنة المشتركة تأكيد استعداد قناة المشتريات لتقييم المقترحات المتعلقة بالتحويلات إلى جمهورية إيران الإسلامية، وعزمها على مواصلة دعم الجهود الدولية في هذا الصدد.

٦ - وكذلك واصلت الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشتريات العمل مع الدول الأعضاء ابتغاء إذكاء الوعي بالإجراءات المتعلقة بقنوات المشتريات وتوضيح دور الفريق العامل المعني بالمشتريات، بغية ضمان الأداء الفعال للقناة.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل المعني بالمشتريات ٧ اجتماعات، ليصل بذلك مجموع عدد الاجتماعات إلى ٤٥ اجتماعا. وشارك ممثلون عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفة مراقبين في أحد تلك الاجتماعات. واستعرض الفريق العامل المعني بالمشتريات مقترحين مقدمين من دولتين: أوصى برفض أحدهما، ولا يزال المقترح الآخر قيد الاستعراض. وقد أوصى بالموافقة على المقترح

الذي كان قيد الاستعراض خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2018/1070، الفقرة ٣). وفي السنوات السابقة، بلغ معدل الموافقة على المقترحات المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالمشترتات حوالي ٧٠ في المائة.

٨ - وتظل الجهات المشاركة في الفريق العامل المعني بالمشترتات ملتزمة بمواصلة استعراض المقترحات بطريقة محايدة ومستقلة، ووفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. والمقترحات المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالمشترتات مشمولة بمبدأ السرية، بما في ذلك المعلومات الداعمة اللازمة وأية معلومات إضافية تحال إليه.